

تقرير البنك الدولي عن التعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

«التوقعات والتطلعات»

إطار عمل جديد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وقد رصد التقرير أربعة تحديات رئيسية تعوق عملية التعليم في المنطقة تتمثل في وجود اضطراب وعدم توازن بين أربع عوامل رئيسية تعوق دون تحقيق تقدم مبموس في رفع كفاءة المنتج التعليمي والتحول من التعليم إلي التعلم بما يخدم أهداف التنمية الشاملة المستدامة، واصلاح بيئة العمل ومتطلباتها بما يغلب أهمية اكتساب المهارات علي اقتناء الشهادات الدراسية ويعزز توظيف التكنولوجيا الحديثة: وتتمثل هذه العوامل الأربعة في التالي:

أولاً: معظم الدول التي شملها التقرير تعاني من الطلب علي المهارات في مقابل زيادة الطلب علي الشهادات في سوق العمل.

ثانياً: عدم التوازن بين الانضباط المتمثل في الحفظ والتلقين وبين الاستعلام، والانضباط هو التركيز علي التحفيز والتعليم السلبي بشكل مفرط مما يستغرق وقت الطالب والعملية التعليمية علي حساب الوقت اللازم لتنمية مهارات التفكير النقدي. وعلي الرغم من أهمية الانضباط إلا أن الإفراط فيه قد يؤدي لإعاقة الطالب عن فهم محيطه ووضع المفاهيم في السياق الصحيح واستكشاف الأفكار والمهارات.

ثالثاً: السيطرة والاستقلالية من خلال تحقيق لا مركزية التعليم والخدمات وتوازن القوي بين الوزارات والهيئات التعليمية والمدارس. ورغم وجود محاولات عديدة لدول المنطقة في تحقيق اللامركزية في العملية التعليمية، إلا أنها لم تنجح بالقدر الكافي.

رابعاً: التقليد والحدثة حيث يري البعض أن هذا هو التحدي الأكبر الذي يتمثل في تحقيق الملاءمة بين الاحتياجات التنموية والمتطلبات الدينية مما انعكس هذا الصراع بين الرغبة في التحديثيين التمسك بالقديم.

أصدر البنك الدولي هذا التقرير في أواخر عام ٢٠١٨ على خلفية أنه يجب تأهيل الشباب بالأدوات اللازمة لمستقبل أفضل، وتحقيق توقعاتهم وإتاحة فرص عمل جيدة لهم حيث إن العالم يتغير سريعاً من حولنا.

وقد تضمن مناقشة مجموعة من الخبراء إطار العمل الجديد للتعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، والوضع الحالي للتعليم في العالم العربي، ويشمل التقرير مقارنة بين أداء الدول في المنطقة مما يعكس تجارب مختلفة يمكن الاستفادة منها. كما تم اختيار مصر بإطلاق هذا التقرير باعتبار أن مصر تشهد حالياً نقلة كبيرة في منظومة التعليم ووضعها من ضمن أولويات الدولة.

وقد أشار التقرير إلى ان التعليم يتمتع بإمكانات واسعة لتحديد مسار التنمية في الدول، وزيادة معدلات النمو، ونشر الرخاء، لكنه لا يحقق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما ينطوي عليه من إمكانات. وجاء في التقرير أنه على الرغم من الاستثمارات الكبيرة للمنطقة في مجال التعليم، فإن الشباب لا يتعلمون المهارات التي يحتاجون إليها للمنافسة في سوق العمل، وهو ما يسهم في أحد أعلى معدلات البطالة في صفوف الشباب في العالم. ويحدد التقرير الجديد التحديات التي تعوق عملية التعليم في المنطقة، ويدعو إلى بذل جهود جماعية لإطلاق العنان لقدرات التعليم لاستغلال إمكانات الأعداد الكبيرة من الشباب في المنطقة، والإسهام في تحقيق النمو والاستقرار في المستقبل.

وأوضح التقرير أن المنطقة قد حققت زيادة كبيرة في معدلات الالتحاق بالمدارس لكنها الآن تحتاج إلى التركيز على عملية التعلم. وفي الاختبارات القياسية الدولية، يتخلف طلاب المنطقة الذين يبلغون من العمر ١٥ عامًا عن المتوسط العالمي بمقدار سنتين إلى أربع سنوات من الدراسة.

ومن الضروري أيضا أن يتعلم الطلاب المهارات الرقمية حتى يكونوا مستعدين لتلبية متطلبات وظائف المستقبل، وأن يعتمد المعلمون على ما تتيحه التكنولوجيا من مزايا في تحسين بيئة التعلم. ومع الدفع للتعلم والجدب للمهارات، سينتفعن على الحكومات والمجتمعات أن تحشد جهودها حول رؤية متجددة للتعليم، وأن تضع ميثاقًا جديدًا يكون كل فرد فيه مسئولاً، وكل فرد خاضعًا للمساءلة. وتشكل الأعداد الكبيرة من الخريجين العاطلين في المنطقة إهدارًا لموارد رأس المال البشري القيمة، ومؤشرًا واضحًا على الانفصال بين الأنظمة التعليمية وأرباب العمل المحتملين.

ويصدق هذا بدرجة أكبر على الشباب اللاتي يفقن الرجال عددًا في الجامعات، في حين تبلغ معدلات البطالة في صفوفهن الضعف مقارنة بأقرانهن من الذكور. ويلزم الجذب بصورة أقوى للمهارات من القطاع الخاص من أجل تحويل تركيز الطلاب والمدارس بعيدًا عن القطاع العام مع تحسين الأنظمة للمواءمة بين مهارات الخريجين ومتطلبات الوظائف وتسهيل الانتقال من المدرسة إلى سوق العمل.

وبهذه الطريقة، يمكن أن تصبح الأنظمة التعليمية مصدرًا للمهارات المطلوبة لتنويع الأنشطة الاقتصادية وبناء قطاعات خاصة تتمتع بالحيوية والنشاط وقادرة على توليد النمو والوظائف.

أن العمل مبني على YARN، مع متنوعات أخرى.

(١) أدوات ذكاء الأعمال وارتباطها بتكنولوجيا الهادوب والبيانات الكبيرة الضخمة. حيث تم عرض حالة تلك الأدوات وتوضيح مصفوفة مقارنة خواصها وشرح للألفاظ المتضمنة.

(٢) استعراض كلا من الأجهزة والبرمجيات التي ترتبط بمنصات تحميل تكنولوجيا الهادوب.

(٣) بيان تحديات تكنولوجيا هادوب في نظام المنشأة البيئي، تحديد أن تكنولوجيا الهادوب ما زالت تتسم بالصعوبة حول حواف الأعمال.

(٤) توافر بيانات كبيرة علانية من خلال نؤشرات لمجموعات البيانات ومستودعات بيانات جغرافية شاملة وبيانات الويب والبيانات الحكومية.

(٥) الأخبار والوصلات مع البيانات الكبيرة الضخمة من خلال مواقع الأخبار والمدونات التي تتاح من قبل موردي وبناعي تكنولوجيا الهادوب.

ويوصي التقرير للتغلب على هذه المعوقات الأربعة بأن يتم إنشاء نظام تعليمي يهيئ جميع الطلاب لمستقبل مثمر وناجح من خلال منظومة مرنة تعزز ثقافة التميز والإبداع والابتكار وتستعين بالتكنولوجيا المتقدمة لتوفير مزيد من المهارات للشباب والتكيف مع مختلف التغييرات.

كما يمكن أن يكون هذا التطوير قائما على رؤية وطنية مشتركة ويتصل بأهداف التنمية المستدامة.

كما يشير التقرير أيضا أن تحقيق أهداف التعليم يتحقق من خلال اكتساب المهارات والمعرفة التي تشكل رأس المال البشري، وفي نفس الوقت يوضح أن اكتساب المهارات هو الذي يحدد مدي مساهمة العملية التعليمية في النمو الاقتصادي وليس سنوات الدراسة.

ويذكر التقرير أن كثيرا من دول المنطقة قد نجحت في توفير المدارس اللازمة التي تغطي دورة العملية التعليمية، إلا أنه بمعيار التعلم والمهارات نجد أن تعظيمها قد انخفض بواقع ٩, ٢ سنة دراسية في المتوسط، وبالتالي يؤدي لضعف جودة التعليم الذي يمثل ٣ سنوات من التعليم.

وفي هذا الساق يحدد التقرير سبعة محاور أساسية للتغيير والتطوير هي: بناء المهارات الأساسية من الطفولة المبكرة؛ التأكيد من أن المعلمين وقادة المدارس مؤهلون ويتم تحفيزهم للتطوير المهني؛ تحديث علم التربية والممارسة التعليمية؛ تعزيز الإبداع والابتكار؛ معالجة تحدي لغة التدريس بين العربية العامية والفصحى؛ متابعة تطور الطلاب وتعلمهم بانتظام؛ والاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة.

وفد أشار التقرير إلى بعض المؤشرات الإيجابية في المنطقة مثل التزام الإمارات العربية المتحدة بالعمل لتعميم الالتحاق برياض الأطفال بحلول عام ٢٠٢١، والمحور الثاني «٢٠٠» لتطوير التعليم في مصر من خلال الشروع في إجراء تغييرات واسعة للنظام التعليمي باستخدام التكنولوجيا من أجل تقديم ودعم وقياس وإدارة عملية التعلم والتطوير المهني للمعلمين، لكن الدفع للتعلم لن يكون كافيًا إذا لم يصاحبه الجذب بصورة أقوى للمهارات من سوق العمل، ومن مطالبة الآباء للنظام التعليمي بتقديم المهارات لا مجرد الشهادات.

و يجب أن يصاحب إصلاح النظام التعليمي، إصلاحات قطاعية أخرى. على سبيل المثال: اختيار وتعيين المعلمين، كما أن إصلاحات سوق العمل لها أهمية كبيرة أيضًا لأن سياسات سوق العمل تخلق حوافز لأرباب العمل لاستخدام القنوات المفتوحة لتحديد المهارات، ويتطلب الجذب للمهارات أيضًا تحديث المناهج لتبتعد عن نظام الحفظ والتلقين، والعمل بدلًا من ذلك على التشجيع على التفكير النقدي والإبداع.